The Principles of Discourse Analysis Contributed by Arabic Linguistics

Ahmad Abu Dalu

Abstract

This study attempts to explore the most important aspects of contribution in the field of "discourse analysis" in Arabic linguistics, especially in relation to textual practice, in order to record the contributions of the old linguists in text analysis and to objectively authenticate "discourse linguistics". The Shdy also aims to present an approach that would formulate an initial conception of "discourse analysis" that has Arabic origins and character.

The study adopted an inductive-descriptive approach to report on the most important contributions of Arab linguists in the field of discourse analysis, and it has been shown that Arabic linguistic research, in some respects, exceeded the sentence borders to tackle issues related to the principles of discourse analysis at two levels: the theoretical and the practical (textual applications). This has been evident in the sub-fields of Arabic linguistics, represented in text and discourse (especially grammar and rhetorics), and textual applications that relied on these sciences (such as the analytical linguistic interpretation).

The study revealed that the advanced Arab linguists have laid down important foundations for discourse analysis, or what can be referred to by extension as 'discourse linguistics', including the terminology pertinent to discourse linguistics, such as text grammar, stylistic choices, among others.

Keywords: Discourse analysis, text grammar, stylistic choices, discourse linguistics, Arabic linguistics.

ISSN : 1026-9576

DOI : 10.34120/0117-040-157-004

استكشافُ مَبادئ تَحليلِ الخِطابِ في مُنجَزِ لغَويّي العَرَبيّة

أحمد محمد أبودلو

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربيّة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

تُحاول هذه الدراسة استكشاف أهم ما يتصل بالمنجز اللغويّ العربيّ في مجال "تحليل الخطاب"، لا سيما ما ارتبط منه بالممارسة النصية؛ ابتغاء تسجيل إسهامات المتقدمين في الدراسات اللغوية وتحليل النصوص، والتأصيل، بموضوعية، لما يسمى "لسانيات الخطاب"، لطرح مقاربة تصوغ تصوراً مبدئيّاً لـ "علم تحليل خطاب" عربي الأصول والملامح.

وقد اعتمدت الدراسة على الاستقراء والمنهج الوصفي لتسجيل أهم إسهامات لغويي العربية في مجال تحليل الخطاب، وأظهرت أن البحث اللساني العربي تجاوز، في بعض جوانبه، حدود الجملة وتناول مسائل مرتبطة بمبادئ تحليل الخطاب على المستويين: التنظيري والعملي (التطبيقات النصية)، وهذا باد في فروع الدرس اللساني العربي المتمثلة في العلوم المتصلة بالنص والخطاب (كالنحو والبلاغة بخاصة) والتطبيقات النصية التي استندت إلى معطيات هذه العلوم (كالتفسير اللغوي التحليلي).

وكشفت الدراسة أن لغويي العرب المتقدمين وضعوا أسساً مهمة لما يبحث الآن في مجال تحليل الخطاب أو ما يمكن تسميته -توسعاً- لسانيات الخطاب، بما يتضمنه من مصطلحات لسانيات الخطاب ومفاهيمها: نحو النص، والاختيارات الأسلوبية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: تَحليل الخطاب، نحو النص، الاختيارات الأسلوبية، لسانيات الخطاب، اللسانيات العربية.

مدخل

لا تهدف الدراسة إلى اتخاذ موقف من إسهام اللغويين العرب المتقدمين في مجال "تحليل الخطاب"[1]، بقدر ما تحاول الوقوف حقيقة على أهم ما أسسوه في هذا المجال، أو ما يتصل به مما يدخل فيما يمكن تسميته – توسعاً– لسانيات الخطاب، بما يتضمنه من مصطلحات لسانيات الخطاب ومفاهيمها.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أنّ مبادئ تحليل الخطاب تتكئ على اتجاهين في لسانيات النص[2]، يتأسس أولهما على عدم قدرة نحو الجملة على تحليل النصوص المتجاوزة حدود الجملة ودراسة النص بوصفه وحدة للتحليل خلافاً لنحو الجملة. أما الاتجاه الثاني؛ فيتناول النص/ الخطاب[3] من حيث هو كلّ متحد ويكون منطلق الدراسة؛ "فقد اهتمت لسانيات النص، من خلال بحثها عن العلاقات المعنوية غير الظاهرة التي تعمل على تجسيد تماسك النصوص وانسجامها، بالمستوى الدلالي، ومن ثم كان الاهتمام بالنص بوصفه حدثا اتصالياً"[4]؛ استناداً إلى أن النص–وفقاً لـ Julia Kristeva– هو "أكثر من مجرد خطاب أو قول، فهو موضوع لعديد من الممارسات السيميولوجية التي يعتد بها على أساس أنها ظاهرة عبر لغوية؛ بمعنى أنها مكونة بفضل اللغة، لكنها غير قابلة للانحصار في مقولاتها"[5].

وبدءاً لا بد من تأكيد أن علم النص، بما يستوعبه من موضوعات لسانيات النص والخطاب، بات يمثل علماً مستقلاً متفرعاً عن علم اللسانيات، الذي يعد أقدم العلوم موضوعاً، وأحدثها نشأة إن ارتبطت النشأة بالاستقلال[6].

غير أن مقصودنا استكشاف تراثنا اللغوي ومساءلته، لا سيما ما ارتبط منه بالممارسة النصية؛ ابتغاء تسجيل إسهامات المتقدمين، بموضوعية، في ما يسمى "لسانيات الخطاب"، والوقوف على ما تركوه، متخذين، عند الحديث عن منجزهم، منهجاً يقوم على الاستقراء لتتبع الآثار التي تحمل علامات أو إشارات يمكن اتخاذها ملامح تعين على صياغة تصور مبدئي لـ"علم تحليل خطاب" عربي الأصول والملامح.

وعلى الرغم من ظهور دراسات كان محط اهتمامها العمل على فتح حوار نقدي بين التراث والحداثة سعياً إلى قياس الشقة المعرفية بين المنجز العربي والمنجز الغربي، ومدى جاهزية أدوات التحليل للتلاقي والتعاون والتكامل، فإن هذا البحث لم يهدف إلى قياس الشقة المعرفية بيننا وبين الغرب؛ إذ إنه سلك اتجاهاً موازياً مقصوده استكشاف تراثنا اللغوي ومساءلته، لا سيما ما ارتبط منه بالممارسة النصية؛ ابتغاء تسجيل إسهامات المتقدمين، بموضوعية، في "لسانيات الخطاب". وقد جاء استعراض الدراسات السابقة على نحو ضمني في سيرورة البحث، وهي تمثل منطلقاً مهماً يبنى عليه على الرغم من اختلاف هدفها المنهجي مع البحث.

1 - الإشارات النحوية

أول ما يُسجَّل هنا الاعتراف بأن اختيار عبارة "الإشارات النحوية" بدل "الإسهام النحوي"، مثلاً، أو "الجهود النحوية"، يوحي باتخاذ موقف مسبق من إسهام النحو العربي في مجال لسانيات النص وتحليل الخطاب، يتمثل في أن منجزهم لم يتجاوز الإشارات، التي لم تأتِ مقصودة لذاتها، فضلاً عما يوحي به لفظ إشارة من بلوغ أقصى الغاية في الاختصار، ما يُفهِم أن مساحة الكلام في تحليل الخطاب في النحو العربي محدودةً، وهي نتيجة وصلنا إليها بعد استقصاء دقيق في جهود النحويين وآثارهم.

ومع ذلك فإن ثمة ما يسوغ ذلك للنحو العربي، إذا سلمنا بأن النحو العربي القديم نحو جملة؛ إذ عندها لا يصحّ أن يُطلب منه إسهام في مجال تحليل الخطاب المنتمي إليه نحو النص؛ فلا يعيب النحو آنئذ خلوه من تلك المساهمة من جهة أن منهج كل نحو مختلف، وأن غاية كل منهما- كذلك- تختلف، فضلاً عن التباين في الأدوات والتحليل.

ينتمي النحو العربي التقليدي إذاً إلى نحو الجملة الذي قُيِّدَت معالجته بحدود الجملة أو القول المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ويرى فيها أكبر وحدة لغوية يطمح إلى تحليلها وتقعيدها مع خلاف بين المدارس اللسانية في مفهوم التقعيد. ووفق "سعد مصلوح" فإن النحو العربي ليس بدعاً في خضوعه المطلق لفكرة نحو الجملة الذي سيطر على "صياغة

القواعد في جميع لغات العالم المعروفة في القديم والحديث إلى يومنا هذا، ولم يبدأ الاتجاه إلى "نحو النص" إلا مع بدايات النصف الثاني من هذا القرن (العشرين) حين نشر "زيليج هاريس (Zellig Harris) دراستين اكتسبتا أهمية منهجية في تاريخ اللسانيات الحديثة، تحت عنوان تحليل الخطاب[7]" .

ويؤكد أن الدعوة إلى التوجه في الدراسة المنهجية إلى نحو النص، لا تحمل أية تهمة موجهة إلى التراث النحوي، وأنّ الاهتمام بإنجاز هذه النقلة المنهجية في دراسة النص العربي، بريء من شبهة الزراية على التراث النحوي العربي، أو الإذلال على الأسلاف، وإنما هو اعتراف بعظمة جهودهم، ودليل على رغبة صادقة في معالجة قضايا لغتنا في هذا العصر بمثل الجدية التي عالجها بها سلفنا في عصرهم[8]. ويرى أن مكمن الخطر في قضية النحو العربي، يتجاوز انتفاء التحليل النحوي للنصوص، إلى عدم إحساس بالحاجة إليه أصلاً، مع أن الهدف الأساسي من هذه النقلة المنهجية محاولة الخروج بالنحو العربي من أزمتة المقيدة التي تضعف دوره الفاعل في دراسة العربية ونتاجها وإبداعاتها الأدبية، وتتمثل هذه الأزمة في ارتباطه بغاية ضئيلة لا تليق بثرائه، ركزت على عصمة اللسان من الزلل كما حددها ابن جنّي(ت392هـ): "ليلتحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[9]. وبذلك انحصر جل عمل النحو العربي في دائرة "قل ولا تقل" وكان لذلك ما يبرره حين نربط هذه الغاية بالسبب الذي من أجله بدأت الدراسات النحوية.

لقد كان النحاة واضحين، منذ البدء، في تحديد إطار درسهم النحوي، ومدركين أن كل ما تجاوز نحو الجملة ينتقل إلى مجال آخر من الدرس اللغوي؛ يقول ابن هشام في كلامه على حذف الجمل: "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه، هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء، أو معطوفاً بدون معطوف عليه. وأما قولهم في نحو ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ (الشعراء: 22) إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر ..."[10].

وهذا وعي جليّ بغاية فن النحو عندهم، فضلاً عن إشارة مهمة هي أن تجاوز نحو الجملة لتحليل النص لا بد – كي يصل إلى غايته – أن يفيد من نحو الجملة.

ويشير مصلوح، في كلامه على النحو العربي بين النحوية والنصية، إلى مسألتين في غاية الأهمية توجهان الحكم على النحو، الأولى حقيقة غائبة، وهذه عبارته، عن كثير من أهل النظر، على بداهتها، وهي أن "النحو العربي ليس اللغة العربية، وأن فرق ما بينهما هو الفرق بين ظاهرة موضوعة للدراسة وعلم يحاول به العلماء دراسة الظاهرة، والكشف عن قوانينها بإعمال مناهج ومقولات علمية معينة... وينشأ عن ذلك ضرورة وجوب التمييز بين "اللغة" و"النحو" وبين حداثة المنهج أو قدمه والمادة اللغوية المدروسة"[11]. ولعل أهمية هذه المسألة تكمن في أن معالجة اللغة بمنهج حديث لا يمكن بحال أن تمثل استغناء عن التراث اللغوي، ولا هدماً له، وإنما هو منهج آخر في التعامل مع اللغة نفسها[12]. والمسألة هنا أن لا يقصد بإصلاح النحو العربي أو استبدال نحو النص به، أكثر من استعمال منهج آخر يقدم ما لم يقدمه النحو الأول - لاتساقه مع غايته - ويكشف عن خصائص وعلاقات خارجة عن مجال الأول، دون أن يلغي المنهجُ الجديدُ المنهج الأول أو يحل محله.

أما المسألة الثانية التي يشير إليها؛ فتبدو مناقضة لاتجاه الأولى، ويصفها بأنها حقيقة تفرض نفسها على المعاصرين المشتغلين باللسانيات العربية، وهي أنهم لا يشرعون من نقطة الصفر المنهجي ليهدروا أربعة عشر قرناً من النتاج اللساني المتميز في فقه العربية وأسرار تراكيبها، وذخائر تراثها[13].

وبذلك - أي بالأخذ بما أشار إليه مصلوح في المسألتين - يكونُ منهجٌ متوازن يبحث عن جديد مستحضراً التراث اللساني، للبناء عليه أو مساءلته، استكمالاً لدعوات العلماء، منذ نشأة النحو العربي، إلى معاودة النظر في النحو خدمةً لإنجازه. إلّا أنّ هذه المحاولات ظلّت مقصورة على التقعيد؛ التزاماً بغاية النحو الأصلية: تقويم اللسان وتجنب اللحن؛ فبقي النحو يراوح مكانه، ولم تفلح تلك المحاولات في تحريره من قيوده أو إخراجه من إطاره التعليمي، لكنها، مع ذلك، كانت محاولاتٍ دالّةً على إحساس قوي بضرورة التغيير[14].

وبالنتيجة، فمع تقدير جهود اللسانيّين العرب، فإن النحو العربي بصورته المألوفة، لم يكن مؤهلاً لأن يكون نحواً نصّياً، لأسباب منهجية[15]؛ فهو، من جهة، موضوع

لتحليل الشواهد والأمثلة، وكثير منها جملة مجتزأة أو مصنوعة، فضلاً عن أن ثمة شواهد هي أخبار آحاد، أو بقايا لهجات قديمة مختلطة فصارت عبئاً على القواعد ووسعت دائرة الشذوذ والجواز[16].

من جهة أخرى، تغلب على النحو سمة تشريعية ذات طابع تعليمي معياري، حدّت من قدرته على التحليل الخالص للظواهر اللغوية بعيداً عن مبحث الصواب والخطأ، إلا في قليل من كتب أصول النحو التي تأثرت بعلوم الأصول ومصطلح الحديث[17].

ينضاف إلى ذلك أن النحو العربي بتأثير من وقف الاحتجاج في وقت مبكر استبعد مطلقاً فكرة التغير اللغوي، وعد أي مظهر من مظاهر التغير الحادثة خروجاً على قانون النحو، وهذا الموقف من التغير اللغوي يمثل نقطة افتراق بين النحو العربي واللسانيات الحديثة التي تعترف بإمكان دراسة اللغة تزامنياً Synchronic أو تعاقبياً Diachronic، وتأتي أهمية هذه المسألة من كون فكرة الزمانية أحد التصورات المنهجية المهمة لصياغة نحو النص، خلافاً للنحو العربي غير الزماني(Achronic) [18].

السبب المنهجي الأخير أن مراعاة السياق أو المقام في قواعد النحو يشغل حيزاً هامشياً، وقد ظل هذا الطابع الغالب على كتب النحو منذ اتخذت صورتها المستقرة في القرن الرابع الهجري[19]، على الرغم من ورود بعض الملاحظ المهمة في كتب المتقدمين من النحاة؛ مثل "سيبويه، "التي أعانت فيما بعد على اجتماع تياري البحث النحوي والدرس البلاغي ليتشكل منهما "علم المعاني" الذي لا يخرج عن كونه نحواً مقاميّاً.

وتكاد المصادر تجمع على أن الجرجاني(471هـ) هو واضع أصول هذا العلم، وهو نحوي في الأساس؛ فصاغ أسس هذا العلم إحياءً لروح المعنى والحس والتذوق بعد أن "أجهز النحاة على كل هذا بتعليلاتهم وتحليلاتهم وحججهم الدائرة حول قضية الإعراب، فحولوه هدفاً أولاً وأخيراً" [20].

لقد حاول مصلوح عرض أهم المعوقات المنهجية -كما سماها- المانعة من صلاحية الموروث النحوي للتعامل مع نحو النص، فالنحو العربي افتقد خاصية النظامية المنهجية التي تعترف للغة بمستويات تحليلية ينهض لدراستها علم من علوم اللسان، فكان طبيعيّاً

أن تغيب عنه فكرة تحديد العلاقة بين هذه المستويات[21]، ويستثني من هذا الحكم كتاب المفتاح للسكاكي (626هـ)، الذي يصفه بأنه نسيج وحده في الجمع بين مستويات البحث اللساني جمعاً على وجه التدرج واللزوم ما يؤهله لأن يعد إنجازاً متميزاً في وصف البنية النحوية للنصوص، ويراه صيغة مناسبة يمكن الاستعانة بها للدخول في حوار منهجي مع الأسلوبيات اللسانية[22].

بالنظر، إلى ما تقدم، ومع اتفاقنا مع مصلوح في معظم ما ذهب إليه[23] من أنّ الموروث النحوي لم يخدم ما نسميه الآن علم تحليل الخطاب ونحو النص، ولا يصلح- بصورته التقليدية- لذلك، فإننا نعود لنقرر ما بدأناه من أن ذلك لا يعيب النحو العربي، ولايحمل له اتهاماً بالتقصير، من جهة أن الدرس النحوي له إطار محدد كان النحاة واضحين في رسم معالمه، وله منهج وهدف واضحان محددان مختلفان عما لنحو النص، كما أن اتفاقنا معه لا يتعارض مع القول بأن الموروث النحوي تضمن إشارات في كتب النحاة نظروا فيها إلى الجمل متعلقة بسياق تواصلي، وهي ما يمكن تسميته بالجمل النصوص، مفردها: (جملة نص) [24]. وهي الجمل التي يجب أن تحقق غرضاً تواصلياً سماه النحاة "الفائدة"، ولسنا هنا نقصد الفائدة بمفهومها العام عند النحاة، وإنما الفائدة التي جُعلت شرطاً يجيز الخروج عن القاعدة الأصل.

ومن الأمثلة على ذلك كلام النحاة على تقديم المبتدأ النكرة، أو تقديم النكرة على الفعل، فالأصل في الأول تقدم الخبر على المبتدأ: "... كل موضع حصل فيه الفائدة جاز. تقول: عندي مال، فيكون مال مبتدأ مع كونه نكرة، لأصل حصول الاختصاص في الخبر، إذ كل واحد لا يعلم أن عندك مالاً، ويلزم في هذا النحو تقدم الخبر على المبتدأ فلا يكاد يقال: مال عندي، وإنما يجيء ذلك في حال قريبة من الاضطرار" [25].

ولعل الحال القريبة من الاضطرار، هي ذاتها الفائدة التي بحصولها يجوز العدول عن الأصل أو المألوف في الاستعمال اللغوي، وهي مسألة متصلة بالسياق وبمراعاة مقتضى الحال وطرفي الاتصال(الناص والمتلقي)؛ نقول مثلاً: "في البحر سمك"، على الأصل الذي قال به النحاة، بأن جاء المبتدأ نكرة متأخرة وجوباً، فالمعنى في الجملة مما لاينكر مثله، لكنك لو كنت تتحدث عن بحر مخصص لم يعهد الناس أن يروا فيه سمكاً قط

ولا سمعوا بذلك وفجأة رأيت فيه سمكاً، لا بد من أن تقدم المسند إليه، لأنه المخصوص بالخبر، ولأنك تخبر عنه بما هو غير معهود به، ولا متوقع عنه فتقول: "سمك في البحر الميت"، وبذلك كنت تربط العبارة بما يحيط من السياق مخبراً بما ينكر مثله، ونحو ذلك قولك: "رجل في مُصَلّى النساء" مخبراً بما لا ينتظر أو يتوقع وقوعه متعجباً. وتظهر أهمية دور المقام في التعامل مع هذه النصوص عندما تكون الجملة ذاتها بالنظر إلى مراعاة المقام مستقيمة مرة وغير مستقيمة في أخرى، من ذلك قولك: "طلاب في المكتبة"، لا يستقيم عند النحاة لوجوب تأخير المبتدأ النكرة، ولا يجوز التقديم لانتفاء الفائدة والاضطرار، فليس كون "طلاب" في المكتبة أمراً منكراً، بل هو أمر عادي مألوف؛ لكن ذلك ينعكس بتخصيص المقام بأن يكون الوقت مثلاً ساعة متأخرة من الليل معلوم لكل واحد أن المكتبة تكون خالية من الناس ومغلقة، فتحصل بالتقديم هنا الفائدة وهي حال اضطرار. وليس يخفى هنا أن الغرض التواصلي هو الموجه للتقديم والتأخير.

أما تقديم النكرة على الفعل؛ فليس بمختلف عما تقدم، وقد شرحه الشيخ النحوي عبدالقاهر: "إذا قلت: "رجل جاءني" لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت، فإن لم ترد ذاك كان الواجب أن تقول: جاءني رجل" فتقدم الفعل، وكذلك إن قلت: "رجل طويل جاءني" لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه قد أتاك قصير، أو نزلته منزلة من ظن ذلك". [26]

فالأساس المعتمد في صلاح الكلام إذاً مراعاة المقام والغرض التواصلي بين الناص والمتلقي، وهو من أهم العناصر التي يهتم بها تحليل الخطاب.

أما الإسهام الأكبر للنحاة في مجال تحليل الخطاب فيتمثل في ما قدموه من إشارات شكلت بدايات مهمة، وإضاءات لما اصطلح على تسميته بعلم المعاني في البلاغة وهو نوع من النحو مجاله النص، وذلك كان السبب في بحثه ضمن مفردات البلاغة؛ لأنه باب من النحو تجاوز مجاله الجملة وارتبط بالدلالة والمقام، ولما كان الدرس اللغوي يقوم على الفصل بين النحو- في مفهومه المتعارف - والبلاغة[27]، لم يحاول النحاة الخوض في علم المعاني- أو ما يمكن تسميته النحو المقامي أو المقاميات-[28]لئلا يتجاوزوا مجال النحو الذي حددوه بالجملة. وما كان خروجهم إلى قضايا النحو المقامي إلا بالقدر الذي يخدم

عملهم، ضرورة، فاقتصر كلامهم فيه على إشارات متناثرة هنا وهناك في كتبهم أفاد منها علماء البلاغة. ويورد نهاد الموسى أمثلة مهمة جداً في سياق كلامه على إدراك سيبويه للعالم المحيط بالنص وتوظيفه البعد الخارجي في تحليل النصّ، وأشار إلى أن هذه الأمثلة التي تجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق تصلح إشارات تؤكد شعور متقدمي النحاة بالحاجة إلى ربط اللغة في نظامها الخاص بالحياة في مجالها الخارجي العام، أو أنهم أدركوا أن بين اللغة وسياقها الاجتماعي علاقة عضويّة[29].

ومن أهم أبواب النحو المقامي (علم المعاني)، التي أسهم النحاة في تأسيسها، وكان لملاحظاتهم وإشاراتهم فيها أثر في تطور الدرس البلاغي: التقديم والتأخير[30]، والفصل والوصل[31]، والحذف[32]، وخروج الكلام عن مقتضى الظاهر[33]، وتعريف المسند إليه وتنكيره[34]، وغيرها من القضايا التي اهتم بها البلاغيون، واستثمروا إشارات النحويين المتعلقة بها، وتجلى هذا الاستثمار في "دلائل الإعجاز" الذي وظف فيه الجرجاني معرفته بالنحو ليؤلف بين علمي النحو والبلاغة اللذين فصل الدرس اللغوي قبله بينهما، وكان له إسهام مميز في علم الخطاب، نبينه في موضعه المخصص من البحث.

وأياً كان الأمر فإن التراث النحوي قدم تحليلات جزئية مهمة لبعض الجوانب الخاصة بالعلاقات بين أجزاء الجملة- وهو ما يخدم نحو النص من مستوى الجملة وما دونها من حيث الشكل- والمتواليات الجملية، وشروط الفصل والوصل، ومعاني الأساليب، وأشكال السياقات والدلالات الخاصة، وغيرها من الظواهر التي تختص بنحو الجملة. ولم تخرج الدراسة عن إطار الجملة إلا في إشارات دقيقة إلى العلاقات الدلالية العميقة التي تربط بين الجمل وبين المتواليات الجملية[35].

وبالجملة فإن النحو علم يكشف عن محمولات المباني اللغوية وخباياها وآليات ترابطها ووسائل تماسك الدلالات وانسجامها[36]؛ من ثمة "فإن مهمة النحو أن يجلي عبقرية النظام اللغوي للنص وقدراته على التعبير الدقيق من خلال وسائل التماسك النصي التي تتصل بالشكل والدلالة، تلك الوسائل التي تساعد النص على تلاحم أجزائه وترابطها ليعطي معناه للمتلقي كما أراده المبدع"[37].

2 - المنجز البلاغي يصوغ أسساً لتحليل الخطاب

قدمنا أنّ الدرس اللغوي القديم فرض على نفسه الفصل بين مكوناته من العلوم، فاتخذ كل علم مجالاً له لا يطلع فيه على غيره إلا ضرورة، فكان أن استقل البحث النحوي عن البحث البلاغي؛ ما منع النحو من التعامل مع النص، وأفسح المجال للبلاغة لدراسة موضوعات تتعلق بتحليل الخطاب، وبلاغته، وجودته، وآليات التماسك والانسجام، وجماليات النص، وكيف يؤثر ذلك كله في المتلقي، إلى غير ذلك مما يعد أساساً مهماً في علم النص وتحليل الخطاب الذي أسس له حديثاً "براون ويول" تأسيساً على أنّ "تحليل الخِطاب، بالضرورة، تحليل للغة في الاستعمال، من هنا، لا يمكن أن ينحصر في الوصف المجرّد للأشكال اللغوية بعيداً عن الأغراض أو الوظائف التي وضعت هذه الأشكال لتحقيقها بين الناس" [38].

وسيتتبع البحث ملامح تحليل الخطاب في التراث البلاغي، بالتركيز على جهود الشيخ النحوي الجرجاني (ت471هـ) المتصلة بعلم النص وتحليل الخطاب إدراكاً لدوره الرائد في هذا المجال.

وقد كان لاختيارنا "عبدالقاهر" دوافع، أهمها أن الرجل نحوي حاول وصل ما انقطع بين علوم اللغة، وبخاصة بين النحو والبلاغة وعلم الدلالة، وأنه نجح في صياغة مبادئ مهمة في تحليل الخطاب، وأسس قوة الخطاب وجودته، استثمرها في تحليل الخطاب القرآني ليبين أن جهات الإعجاز فيه تتمثل في النظم والانسجام والاختيارات الأسلوبية، مما تضمنه النحو المقامي. وقبل ذلك وبعده فإن الجرجاني أسس نظرية لغوية أفاد منها من جاء بعده لا سيما علماء التفسير كالزمخشري الذي يعد كتابه "الكشاف" تطبيقاً عملياً لنظريات الجرجاني في علم النص وتحليل الخطاب على النص القرآني. وبالإجمال فإن الجرجاني -وبخاصة في دلائل الإعجاز -قد وظف فهمه الدقيق لعلم النحو في صياغة نظرية جديدة في علم النحو، نجح -للوصول إليها- في جمع العلوم الخادمة للغة، صفاً واحداً في اتساق وانسجام وتكامل. وقد ركز على إظهار هذه المسألة وهو يشرح غايته من صنع كتاب دلائل الإعجاز، إذ يقول: "هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو

جملةً، وكل ما به يكون النظم دفعة، وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد، ويرى بها مشئماً قد ضم إلى معرق، ومغرباً قد أخذ بيد مشرق " [39].

كذلك فإن الدراسة تعتني بما هو شديد الارتباط بتحليل الخطاب، وانسجام النصوص وترابطها، ونركز اهتمامنا على المظاهر التي درسها البلاغيون- وإمامهم عبد القاهر- الكاشفة عن وعيهم وإدراكهم لمبادئ تحليل الخطاب، والطرق التي تتمايز بها النصوص وأسس اتساقها وانسجامها. وأهم هذه المظاهر كلام الجرجاني على النظم الذي ليس إلا نسج النص وصناعته وبناءه على ما يقتضيه علم النحو (بمفهومه العام) الذي يشمل مستويات مختلفة من البحث، وليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض[40]، يقول الجرجاني: "اعلم أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو" وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في "الخبر" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق"، و"زيد ينطلق"، و"ينطلق زيد" و"منطلق زيد" و"زيد المنطلق" و"المنطلق زيد" و"زيد هو المنطلق" و"زيد هو منطلق" "[41].

بهذا النص يبدأ الجرجاني شرحه لمفهوم النظم وسر جمال الخطاب وبلاغته، وظاهر جلياً إدراكه الدقيق أن علم النحو هو الأساس الذي يختار الناص نظمه وفقاً لما يقتضيه. ويبدأ بباب الخبر وأن كل وجه من وجوه نظمه مؤدٍّ لمعنى لا يؤديه غيره[42]، وهي مسألة غاية في الأهمية عند التعامل مع الخطاب القرآني واختياراته الأسلوبية.

ثم ينتقل الجرجاني إلى الشرط والجزاء ثم إلى الحال مبيناً في كل منها وجوهاً مختلفة من النظم، وأن الناظم لا بد أن يعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به من حيث ينبغي له. ثم يشير إلى أهمية أن ينظر الناظم في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه[43].

أما أهم ما جاء به -في حديثه عن النظم- مما هو متصل بنحو النص وتحليل الخطاب؛

فيتمثل في إدراكه الواضح للمسافة بين نحو الجملة ونحو النص، حين يذكر الربط بين أجزاء النص ومعاني أدوات الربط، وهو ما سماه "الفصل والوصل" الذي يعد أساساً مهماً لا يمكن تجاوزه في الحديث عن نحو النص، يقول الجرجاني: "وينظر (أي الناظم) في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع "الواو" من موضع "الفاء" وموضع "الفاء" من موضع "ثم" ... ."[44].

ويصل إلى أساس مهم من أسس تحليل الخطاب عندما تحدث عن الاختيارات الأسلوبية التي بها يتوصل إلى دلالة الخطاب وقصد الناص، وبها تدرك مزايا النص ومظاهر قوته، يقول: "ويتصرف في التعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير، في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة على ما ينبغي له، هذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ، إلى "النظم" ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له"[45].

ويرى الجرجاني أن النظم الأسلوبي (أو كما سماه التخيّر) هو الأساس الذي عليه يفضل خطاب خطاباً، ولا فضيلة لما وجب بمعناه أو بمتون ألفاظه دون نظمه وتأليفه لأنه: "لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنعاً، وحتى تجد إلى التخير سبيلاً، وحتى تكون قد استدركت صوابا"[46]. فمزايا النظم وتفاضل النصوص لا تكون إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي يريده الناص، والقصد الذي يؤمه، ولذلك يختار الناص من معاني النحو ما يؤدي بدقة مطلوبه؛ أي أنه يتخير للمعنى الأسلوب الذي يناسبه تماماً كما يتخيّر الرسام أصباغه فيأخذ أنفسها ويتخير مكانها ودرجاتها وأسلوب مزجها وتركيبها وترتيبها، وهي الجهات التي منها تحصل المزية لنص على آخر[47]. لقد رسم الجرجاني المهندس من خلال نصوص متعددة أسس الاتساق والانسجام في الخطاب؛ فالنص ينشأ في النفس وضعاً واحداً، ويكون حالك فيه "حال الباني يضع بيمينه هاهنا، في حال ما يضع بيساره هناك.. وأن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته، أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية حتى انتظم، بل ترى سبيله سبيل من عمد إلى لآلٍ فخرطها في سلك لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرق"[48].

إن نظرية النظم خروج عملي في التحليل إلى النظر إلى النص بوصفه وحدة عضوية تخدم المعنى المراد؛ وهذه النظرة إلى النص ككل موحد أهم الأسس التي قام عليها علم النص، عند فان دايك مثلاً[49]، وأهم مبادئ تحليل الخطاب[50]، ولذلك فإن الجرجاني يركز على أنه لا يكفي القول بانسجام الخطاب، وأنه "خصوصية في كيفية النظم، وطريقة مخصوصة في نسق الكلم"[51]، بل لا بد من وصف تلك الخصوصية وبيانها وذكر أمثلة لها "كما يذكر لك من تستوصفه عمل الديباج المنقش ما تعلم به وجه دقة الصنعة، أو يعمله بين يديك، حتى ترى عياناً كيف تذهب تلك الخيوط وتجيء؟ وماذا يذهب منها طولاً وماذا يذهب منها عرضاً؟ وبم يبدأ، بم يثني، وبم يثلث؟ وتبصر من الحساب الدقيق ومن عجيب تصرف اليد ما تعلم معه مكان الحذق وموضع الأستاذية"[52].

ولعل هذه المسألة التي يركز عليها الجرجاني تمثل جوهر الاهتمام في تحليل الخطاب القرآني؛ لأنها تظهر آليات الانسجام التي ساهمت في تفوق النص القرآني فنياً على النصوص، وكان منها مصدر الإعجاز؛ لذلك فإنه عندما يتحدث عن جهات إعجاز القرآن يرى أن ما بهر العرب "أنهم تأملوه سورة سورة، وعشراً عشراً، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، ولفظة ينكر شأنها، أو يرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أحرى وأخلق، بل وجدوا اتساقاً بهر العقول، ونظاماً والتئاماً، وإتقاناً، وإحكاماً، فلم يدع في نفس بليغ منهم ولو حك بيافوخه السماء موضع طمع، حتى خرست الألسن عن أن تدعي وتقول"[53].

وهذا النص من أهم النصوص التي تكشف عن وعي الجرجاني الدقيق بعلم النص وتحليل الخطاب بمفهومه الحاضر؛ فهو من جهة ينظر إلى القرآن نصاً واحداً متماسكاً تؤلفه نصوص متماسكة في داخلها، مترابطة فيما بينها، ومن جهة أخرى نراه يستعمل -عدا النظم- المصطلحات الدالة على التماسك الدلالي والتماسك الشكلي؛ فيستعمل مصطلحات نحو: الالتئام، والتناسق الدلالي، والتعليق، والاتساق؛ فالإعجاز آتٍ لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب"[54]. ومن أوضح الأمثلة التي تثبت وعيه لمسائل تحليل الخطاب ومبادئ الانسجام فيه، ما علق به على قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى

ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾.(هود: 44). يتساءل: "وهل تشك إذا فكرت في قوله تعالى (الآية)، فتجلى لك منها الإعجاز، وبهرك الذي ترى وتسمع، أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة، والفضيلة القاهرة إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث "لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة وهكذا إلى إن تستقريها إلى آخرها، وأن الفضل تناتج ما بينها وحصل من مجموعها" [55]. وليس هذا المجموع إلا البنية الكلية للنص، والارتباط الذي يذكره ما هو إلا التماسك الشكلي والدلالي بين أجزاء النص الموحد الذي هو أساس النظم، ولذلك يقرر في موضع آخر أن "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك" [56].

ويمثل ما تقدم من نصوص الجرجاني وإشاراته عينة واضحة تثبت له إسهامه الريادي في صياغة مبادئ لنحو النص العربي وتحليل الخطاب، وندرك ذلك تماماً عندما نفهم أنه حاول أن يقيم في دلائل الإعجاز مبادئ نحوية للتحليل النصي، ليسهل من بعد التعامل مع النص القرآني. واستعار لصياغة هذه المبادئ أدوات من مباحث لغوية متعددة جمعها في إطار واحد خدمة لعلم النص الذي لا يؤمن بالفصل بين المناهج التي تتعامل مع النص درساً وإنتاجاً وتحليلاً.

لقد صاغ الجرجاني مبادئ مهمة جداً لنحو النص وتحليل الخطاب وهو يعرض لموضوع الفصل والوصل الذي -يعد من وجهة نظري -أهم أساس في نحو النص لا يمكن بحال لأي دارس لعلم الخطاب أن يتجاوزه.

ويركز الجرجاني جهده في باب الفصل والوصل على "ما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العاطف فيها والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أخرى" [57]. فالعلم به من أسرار البلاغة، ولا يصل إلى تمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص الذين طبعوا على البلاغة وأوتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد، بل إنه قد جعل حداً للبلاغة[58]. وقد حاول محمد الخطابي التوصل إلى المبادئ التي تحكم وصف الجرجاني للفصل والوصل وتحليله له- نعد الفصل والوصل باباً

واحداً- وذلك لبلورة المبادئ العامة والخاصة التي صاغها الجرجاني، سواء أكان ذلك بطريقة صريحة أم ضمنية[59].

وقد انطلق الجرجاني وهو يصوغ مبادئ الفصل والوصل في الخطاب من أسس نحوية دلالية وتداولية، وأفاد من حديث النحاة في عطف المفرد على المفرد عندما تكلم على عطف الجمل التي لها محل من الإعراب- بتعبير النحاة- وهذا المستوى من الخطاب يبحثه نحو الجملة وتعرف مواطن الوصل (العطف بالواو خاصة) فيه وفق مبدأ نحوي هو أن العطف بين جملتين يقوم على وجود حكم مشترك بينهما، ويكون حكم الجملة حكم المفرد؛ إذ لا يكون لها موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد.

أما العطف بين الجمل التي لا محل للمعطوف عليها من الإعراب فلا يتم وفق ذات المبدأ النحوي؛ إذ لا يوجد حكم مشترك بين هذه الجمل[60]. ولذلك ذهب الجرجاني إلى اعتماد مبدأ آخر يحصل به معنى الجمع بينهما، وهو أن ورود المسند إليه (محور الخطاب) في الجملة الثانية كائن بسبب من ورود المسند إليه في الجملة الأولى، يقول الجرجاني: "لا تقول: زيد قائم وعمرو قاعد، حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني، يدلك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب، ولا هو مما يذكر بذكره ويتصل بحديثه لم يستقم فلو قلت: خرجت اليوم من داري"، ثم قلت: "وأحسن الذي يقول بيت كذا" قلت ما يضحك منه"[61]. وبهذا يقرر الجرجاني مبدأ مهماً من مبادئ الانسجام في عطف الجمل المكونة للنص متصلاً بمراعاة حال المتلقي وافتراضه أن النص المتلقى يجمع بين نظيرين أو شريكين، نحو زيد وعمرو هنا؛ فيكون ذا مبرراً للعطف.

ويضيف الجرجاني مبدأ آخر متصلاً بالأول المحقق لمعنى الجمع، وهو أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير، أو النقيض للخبر عن الأول، فلو قلت: "زيد طويل القامة وعمرو شاعر" كان شاذاً؛ لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنما الواجب أن يقال: "زيد كاتب وعمرو شاعر"، "وزيد طويل القامة وعمرو قصير"[62]. فالمعتمد هنا توافر علاقة التضام أو المصاحبات اللغوية المرتبطة بما يسمى الحقول الدلالية، وهي داخلة فيما يسميه علماء الخطاب المعاصرون: الاتساق المعجمي-

النحوي، حيث يختار الناص عناصر معجمية معينة ترتبط بعناصر أخرى ضمن علاقات دلالية منظمة، يهتم فيها الخطاب بالمتلقي الذي يستطيع التعامل مع معطيات النص وفهم قصد الناص، ولذلك فإنّ مقبولية العطف في الخطاب -من زاوية المتلقي- ترجع إلى أسباب براغماتية تعتمد على مدى علاقة المتلقي بالناص وعناصر النص.

أما الفصل الذي به يحصل تماسك الخطاب بلا ربط شكلي؛ فقد حدد له الجرجاني مبادئ تسوغ ترك العطف، أهمها:

1 - أن تكون الجملة مؤكدة للتي قبلها مبينة لها[63]، نحو قوله تعالى:﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ (البقرة، 1 - 2). وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ۝٧﴾ (البقرة: 6 - 7).

2 - أن تكون الجملة أجنبية مما قبلها: (تغير صيغة الخطاب)[64]وذلك أن تكون جملة -مثلاً- حكاية والتي قبلها خبراً أو العكس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ۝١٣ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ۝١٥﴾ (البقرة: 13 - 15).

والظاهر أن المسألة أكثر من مجرد الاختلاف بين خبر وحكاية، ويمكن توسيع مبدأ الفصل لينسحب على انقطاع الصلة بين موضوعي الخطاب.

3 - مبدأ الاستجابة لنص غائب: (الاستفهام المقدر)، وهو مبدأ مهم من مبادئ انسجام الخطاب وتحليله لتشكيل البنية الكلية للخطاب وتعليق النص الظاهر بمقدر.

وهذا المبدأ تناوله السكاكي وبين المبادئ البراغماتية (المقامية)، التي تسوغ تقدير السؤال: "تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليها إلا لجهات لطيفة: إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ "[65].

وليس يخفى أن هذه المبادئ التي يصوغها الجرجاني في الفصل والوصل، من المبادئ المهمة التي يتوسل بها علم الخطاب المعاصر- سواء بألفاظ الجرجاني أو بغيرها-، لصياغة نحو النص وأسس تحليل الخطاب وانسجامه.

أما كلام الجرجاني في عناصر تحليل الخطاب التي بها تقاس قوة النص، أو جودته، والمفاضلة بين نص وآخر، وهي ما يمكن تسميته بنحو الأسلوب أو التخيّر، بعبارة الجرجاني؛ فقد لخصها في النص الذي أثبتناه عندما تكلم على مفهوم النظم، وكيف أن الناص يتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك موضعه، ويستعمله على الصحة على ما ينبغي له[66].

ويشكل استعمال هذه الاختيارات الأسلوبية مبدأ مهماً من مبادئ تحليل الخطاب يتمثل في الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما دور الاختيار الأسلوبي في البنية الكلية للنص؟ ما المسافة الدلالية بين طرفي كل زوج من هذه الاختيارات؟ فمثلاً في التقديم نتساءل: ما الفائدة منه؟ وماذا تكون المحصلة الدلالية وأثر النص لو لم يقع التقديم؟ كل ذلك لابد أن يُعمل الناصّ فكره فيه واعياً لأن قوة النص آتية من أثره، فيتشكل الخطاب وفق قصد الناص، وبما يضمن التأثير في المتلقي مع استحضار كل عناصر السياق. والتقديم والتأخير عنده ظاهرة ليس قيمتها التجميل، وإنما هي ظاهرة يتراتب على تغيير ترتيب الألفاظ فيها تغيير في المقاصد والمعاني[67].

ويحاول الجرجاني صياغة مبادئ مهمة في استعمال التقديم أو التأخير، ووظيفة كل منهما في انسجام الخطاب. ويبدأ باستنكار أن يكتفى بالقول في أمر التقديم أنه قد قدم للعناية، ولأن ذكره أهم. ويؤكد أن هذه النظرة السطحية القاصرة إلى "التقديم والتأخير" قد هونت أمره عند الدارسين وغفلت عن أثره في انسجام الخطاب وقوته وقال: "وكذلك صنعوا في سائر الأبواب، فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار، والإظهار، والإضمار، والفصل والوصل، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه، إلا نظرك فيما غيره أهم لك، بل فيما إن لم تعلمه، لم يضرك"[68]. ولذلك يرفض هذه النظرة ويرى فيها ضعف رأي، وبعداً من حسن التدبر ويرى أنه بهذه الأمور يكون خطاب أشرف من خطاب.

كذلك فإنه يرفض أن يجعل تقديم الشيء أو تأخيره مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض؛ ذلك أنه لا يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى، فالعنصر الذي يقدم مثلاً يختص بفائدة لا تكون مع التأخير؛ ففي قوله – تعالى– في جدال قوم إبراهيم –عليه السلام–: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ (الأنبياء: 62)، لم يرد قومه أن يقر لهم بأن تكسير الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، ولذلك كان جواب إبراهيم –عليه السلام–: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ (الأنبياء: 63)، ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾ (المائدة: 116).

ومن الأمثلة على ذلك ما سبق ذكره من تقديم المبتدأ النكرة، أو تقديم النكرة على الفعل، نحو: "رجل في البيت" و"رجل جاءني؛ "ففي التقديم في كل واحدة فائدة تحقق غرضاً تداولياً لا تكون مع التأخير "[69].

يكشف لنا تتبع أنظار الجرجاني في مسائل التقديم والتأخير عن عبقرية ظاهرة في تبين المزية النمطية التي يستأثر بها باب التقديم والتأخير في نسج الكلام وربط أوله بآخره؛ لأنّ توظيف هذين المعيارين بنجاح عند بناء الجملة أو الجمل المؤلفة في مختلف الأنساق المركبة، يعدّ عاملاً أساسيّاً في انسجام الخطاب؛ "ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان "[70].

لقد شكلت المبادئ التي صاغها الجرجاني في باب التقديم والتأخير صورة واضحة من صور إسهام المنجز العربي في مجال تحليل الخطاب.

3 - نحو النص وتحليل الخطاب في منجز المفسرين

لا يمكن تصور حديث عن دراسة الخطاب القرآني وتحليله لا يتخذ علوم القرآن مصدراً أساساً ومنطلقاً لبحث جهود المتقدمين ممّن درسوا النص القرآني، وبخاصة منجز

المفسرين الذين توسلوا للتعامل مع النص باللغة، فوظفوها لتفسيره وتأويله وبيان جهات جماله وتفوقه على النصوص.

وليس يخفى أن مفهوم تحليل الخطاب القرآني يتقاطع في مساحة كبيرة مع التفسير وفق المنهج اللغوي الذي يقدم الأداة اللغوية على غيرها من الأدوات في التعامل مع النص، ولا بد من التأكيد هنا أن مسائل تحليل الخطاب القرآني التي نهتم بها هي التي تعتمد النص أساساً، فتنطلق منه لتعود إليه، والغاية فهم النص وكشف أسرار قوته لا تحليله، وإنما التحليل وسيلة يتوصل بها إلى الغاية.

ويمثل المدخل اللغوي في التعامل مع الخطاب القرآني أساس البحث ومركزه، والباب الرئيسي إلى قضايا النص بما هو نظم وإنجاز لغوي، وكونه كذلك لا يلغي دور العناصر الأخرى المتعلقة بالنص والمحيطة به، فتحليل الخطاب المستند إلى اللغة بحث أسلوبي "لا يحلّل لغة النص لمجرد التحليل وإنما هو مؤلف بينها وبين بقية العناصر المكونة للنص"[71] لفهمه وتأويله.

وقد انقسمت مناهج التفسير بالنظر إلى اللغة ثلاثة أقسام، التفاوت بينها كائن في درجة الاتكاء على اللغة؛ فمنها المنهج اللغوي المعتمد على اللغة اعتماداً كلياً، وبالمقابل هناك المنهج غير اللغوي، وبينهما المنهج المستعين باللغة، وهو نوعان: منهج يقدم اللغة على غيرها من عناصر النص، وهو ما يعنينا أكثر من غيره، ومنهج يقدم على اللغة أدوات أخرى للتعامل مع النص[72].

أما ما يتصل بمبادئ نحو النص وأسسه؛ فإن جهود المفسرين تعد ميداناً مغرياً بالبحث فيها، عن إشارات أو ملامح لنحو نص تراثي؛ ذلك أن التفسير ينتظر منه أن يكون تحليلاً للنص القرآني، ومحاولة للوقوف على تماسكه وترابط أجزائه، ولا يمكن بحال الحكم على إسهامات المتقدمين في نحو النص بشكل كامل ومنصف إن لم نقف على معالجاتهم العملية للنصوص الطويلة كالنص القرآني.

ولا يخفى على الناظر سعة المساحة التي يغطيها نتاج التفسير في المكتبة العربية لما للنص القرآني من مكانة وحظوة في النفوس لا تكونان لغيره؛ فالقرآن منذ بدء نزوله وهو يشكل بؤرة اهتمام المسلمين وعلمائهم ومحج أنظارهم.

ويمكن القول إن الجهود التفسيرية الفعلية المقصودة الأولى بدأت بابن عباس- رضي الله عنه- الذي روي أن لقبه كان ترجمان القرآن[73]. ومهما يكن من أمر، ومع أن ثمة اختلافاً بين الرواة في حجم التفسير المأثور عن ابن عباس وفي صحة ما نسب إليه، فإنه يمثل مرحلة في التفسير يمكن تسميتها مرحلة التأسيس أو النشأة للتفسير اللغوي، وأنه يعدّ المفسر الرسمي الأول[74].

ومنذ أواخر القرن الهجري الثاني كثر التصنيف في علوم القرآن، ومنها التفسير، وكانت معظم مصنفات التفسير تنضوي تحت مظلة شكلتها ثلاثة مصطلحات: غريب القرآن، وإعراب القرآن، ومعاني القرآن، كان أصحابها لغويين وخاصة من النحاة، فضلاً عما تضمنته كتب النحو من شرح وتفسير لشواهد قرآنية، مثال ذلك مناقشة سيبويه لآيات قرآنية في مواضع متعددة من كتابه[75]، وإن كان الشاهد القرآني يستدعى مدعماً لرأي نحوي.

وبتطور الدراسات اللغوية ظهرت التفاسير المتخصصة والشاملة للنص القرآني وتميز منها كثير، أهمها تفسير الطبري(310هـ) "جامع البيان عن تأويل القرآن"، وتفسير الكشاف للزمخشري (583هـ)، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (745هـ)، على اختلاف ما بينها في المنهج.

على أن ما يعنينا بالتحديد في جهود المفسرين، الوقوف على ما يشعر بإدراكهم لوسائل التماسك والانسجام في النص القرآني، التي تسهم في جعله كلاً موحداً[76]، وكذلك ملامح نحو النص وتحليل الخطاب ومميزات النص الأسلوبية في شروحاتهم.

ومن أهم كتب التفسير وثيقة الارتباط بتحليل الخطاب وبحث انسجام النص وترابطه من وجهة نظري- كتاب الكشاف للزمخشري. من ثمة، ولأنه لا يمكن تتبع موضوعات تحليل الخطاب في جميع كتب التفسير، ولاعتنائنا بما هو شديد الصلة بموضوعنا، فإن البحث سيتعامل مع تفسير الزمخشري بشكل أساسي؛ ذلك أن الزمخشري لغوي نحوي في المقام الأول، يقدم المنهج اللغوي في التحليل على غيره من أدوات التحليل، لذا كان منهجه في التحليل لغوياً من "أشد المناهج اللغوية نضجاً

واكتمالاً في القرآن بل يمكن أن نعده نموذجاً للشرح اللغوي القرآني "[77]، خاصة أن الزمخشري وضع تفسيره في عصر اكتملت فيه العلوم الدينية واللغوية جميعاً وآتت أكلها، استثمر أفضل ثمراتها في خدمة النص القرآني[78]. ينضاف إلى ذلك اعتماد الزمخشري على المبادئ التي صاغها عبد القاهر الجرجاني في نظم الخطاب، فكان عمله يمثل ممارسة تطبيقية في تحليل الخطاب القرآني، أو استثماراً لمبادئ النظم وأسس تحليل الخطاب في دلائل الإعجاز لتطبيقها على النص القرآني، فضلاً عن اهتمام الزمخشري في تفسيره، بكل ما تعلق ببلاغة الخطاب القرآني وأسلوبه، أما المسألة الأهم فهي أن الكشاف يمثل، في الدرجة الأولى، نموذجاً تطبيقياً لتوظيف اللغة في خدمة الدلالة، وكان السؤال الأكبر المطروح فيه: "كيف السبيل إلى الانتهاء إلى المعنى عن طريق اللغة؟ وكيف السبيل إلى إدراك مظاهر الإبداع والجمال في النص إدراكاً لغوياً؟ "[79].

وسنكتفي لندلل على وعي الزمخشري المبكر لمعطيات نحو النص وآليات الانسجام في الخطاب القرآني، بعرض بعض المسائل والأمثلة، ولا ننوي دراسة نحو النص في تفسير الزمخشري إلا بالقدر الذي يوضح باختصار مدى إسهامه في مجال تحليل الخطاب، والاختيار الأسلوبي (نحو التخير).

وقد كان الزمخشري حريصاً على إظهار تماسك الخطاب القرآني، والكشف عن وسائل الربط بين أجزاء النص(بين الجملة والجملة، وبين الفقرة والفقرة)، ولذلك اهتم بالربط (الفصل والوصل) والإحالة، والاتساق المعجمي، والحذف، والعلاقات البيانية والتداولية، في الخطاب، إلى غير ذلك من المسائل التي تصوغ الإطار العام لنحو النص، فضلاً عن إشاراته الكثيرة إلى ما يميز الخطاب القرآني من اختياراته الأسلوبية.

الربـط

يتكلم الزمخشري في تفسيره قوله تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ (البقرة: 5) عن الربط بالواو فيقول: "فإن قلت: لم جاء مع العاطف؟

وما الفرق بينه وبين قوله: ﴿أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾؛ (الأعراف: 179)؟ قلت: قد اختلف الخبران ههنا فلذلك دخل العاطف، بخلاف الخبرين ثمة، فإنهما متفقان؛ لأن التسجيل عليهم بالغفلة وتشبيههم بالبهائم شيء واحد، فكانت الجملة الثانية مقررة لما في الأولى، فهي من العطف بمعزل "[80]. وليس يخفى من كلام الزمخشري أن الربط بالواو جاء لاختلاف الخبرين، مع أن المتحدث عنه واحد (أولئك)، وهي الحالة المسماة في التراث بالتوسط بين الكمالين: كمال الاتصال وكمال الانقطاع، حيث يتم الربط بين نصين فأكثر، برابط معنوي لا شكلي، وهو ما عرف بالفصل، وقد اهتم الزمخشري بهذا النوع من الربط كثيراً، ومن أمثلة ذلك كلامه السابق على قوله تعالى: "أولئك كالأنعام بل هم أضل، أولئك هم الغافلون" لم يَحسُن العطف؛ لأن الجملة الثانية أكدت الأولى وقررت معناها. وقد ذكرنا أن الجرجاني قد فصّل في مسالة الفصل والوصل، ووصف الجمل التي ترتبط بلا رابط شكلي بأنها تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهي "كل جملة كانت مؤكدة للتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهي كل جملة كانت مؤكدة للتي قبلها ومبينة لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها، كما لا تكون الصفة غير الموصوف، والتأكيد غير المؤكد "[81]. وقد ركز الزمخشري على هذه المسألة في كلامه على قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ (البقرة: 1 – 2)؛ حيث جاءت كل جملة (بعد الأولى) مؤكدة للتي قبلها، مقررة معناها من غير رابط شكليّ؛ وذلك لمجيئها متآخية آخذاً بعضها بعنق بعض، وهو ما عبر عنه بكمال الاتصال، تتصل الجمل فيه بالفصل؛ أي بلا رابط شكلي.

ومنه تعليق الزمخشري على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ۝١٤﴾ (البقرة: 14).

يقول: "فإن قلت: أنى تعلق قوله: "إنما نحن مستهزئون" بقوله: "إنا معكم، "قلت: "هو توكيد له؛ لأن قوله (إنا معكم) معناه الثبات على اليهودية، وقوله (إنما نحن مستهزئون) رد للإسلام ودفع له منهم؛ لأن المستهزئ بالشيء المستخف به منكر له، ودافع لكونه معتدّاً به، ودفع نقيض الشيء تأكيد لثباته "[82].

ونلحظ استعمال الزمخشري مصطلح (التعلق) بين الجمل، ولا ريب أن كلامه هنا على الربط بين الجمل، وتعالقها بلا رابط شكلي من أهم ما يدرس في علم النص ونحوه، وفيه قياس لارتباط النص بالنص (أيا كان مستوى النص) على الارتباط بين المفرد والمفرد، فهو يقيس الارتباط بين النصين على الارتباط بين التأكيد والمؤكد للاتفاق في الوظيفة والاستعمال.

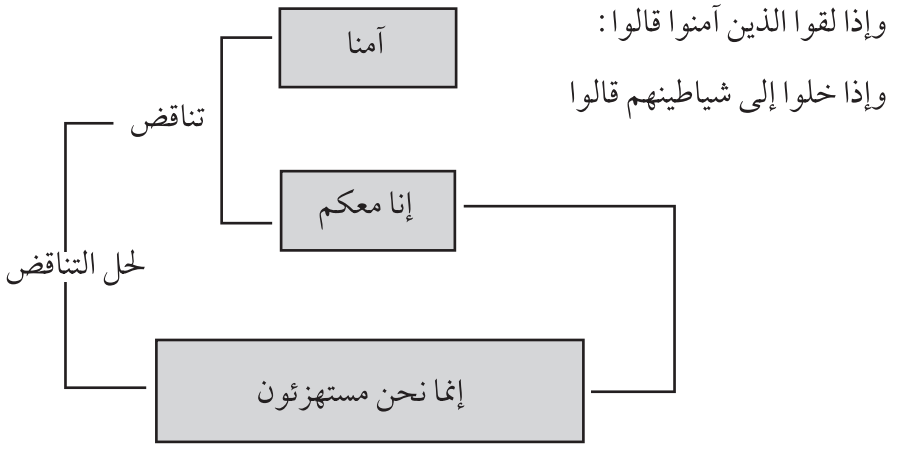

تفسير لقولهم: (إنا معكم)

فالجملة (إنما نحن مستهزئون) توكيد لمضمون (إنا معكم)، وبهذا اجتمع للتوكيد ثلاثة أمور: التكرار (تكرار مضمون الخبر) والاسمية (في الجملتين) واستخدام أدوات التوكيد والحصر.

أما الاستغناء عن العاطف للاختلاف؛ فقد ذكره الزمخشري كثيراً، ومن الأمثلة على ذلك تعليقه على قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦﴾ (البقرة: 6)؛ حيث يقول: "فإن قلت لم قطعت قصة الكفار عن قصة المؤمنين ولم تعطف لنحو قوله: "إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم"؛ وغيره من الآي الكثيرة؟ قلت: ليس وزان هاتين القصتين وزان ما ذكرت؛ لأن الأولى فيما نحن فيه مسوقة لذكر الكتاب، وأنه هدى للمتقين، وسيقت الثانية لأن الكفار من صفتهم

كيت وكيت، فبين الجملتين تباين في الغرض والأسلوب، وهما على حد لا مجال فيه للعاطف " [83].

فليس ثمة مناسبة أو جهة جامعة بين النصين تسوغ الربط بالأداة؛ لأن أداة العطف معناها الجمع، وهذا ما سماه المتقدمون كمال الانقطاع.

ولعل من أهم ما يمثل وعي الزمخشري لآليات الانسجام في الخطاب القرآني، كلامه على الترابط بين الأجزاء الأولى من سورة البقرة التي قسمها إلى ثلاثة موضوعات، قال الزمخشري: "افتتح سبحانه وتعالى بذكر الذين أخلصوا دينهم لله، وواطأت فيه قلوبهم ألسنتهم، ووافق سرهم علنهم، وقولهم. ثم ثنّى بالذين محضوا الكفر ظاهراً وباطناً وقلوباً وألسنةً . ثم ثلّث بالذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ووصف حال الذين كفروا في آيتين، وحال الذين نافقوا في ثلاث عشرة آية، نعى عليهم فيها خبثهم ومكرهم وقصة المنافقين عن آخرها معطوفة على قصة الذين كفروا كما تعطف الجملة على الجملة " [84].

ويظهر في كلام الزمخشري إشارته إلى موضوع الخطاب وتغيره، وما يتبع ذلك من ربط بين أجزاء النص.

وهو يستخدم مصطلح (القصة) ليدل به على نص، داخل النص الكلي، يميزه عن النصوص المجاورة الموضوع أو الإطار، ويتم الربط بين نص ونص؛ من حيث هو ربط شكلي أو معنوي، تبعاً لعلاقة كل منهما بالآخر وقوة اتصالهما أو انفصالهما؛ ولذلك رأينا أن النص الأول (قصة المؤمنين) ارتبط بالنص الثاني(قصة الكافرين) بلا رابط شكلي لتباين النصين في الغرض والأسلوب بعبارة الزمخشري[85]، فتم الفصل لكمال الانقطاع، بعبارة المتقدمين، أما النص الثالث(قصة المنافقين)؛ فقد ارتبط بنص الكافرين بالواو؛ لأن بينهم اشتراكاً واختلافاً، فهم يتفقون مع الكافرين بأن قلوبهم لم تؤمن واختلفوا معهم في إظهار الكفر، فالحال بينهم شبه كمال الاتصال بعبارة المتقدمين وهي الحال المسوغة لمجيء العاطف.

انظر الخطاطة التالية :

ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدىً للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون
الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك
... أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون . (**قصة المؤمنين**)

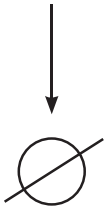

فصل لتباين الغرض
والأسلوب (كمال الانقطاع) .

إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم
لا يؤمنون، ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم .
وعلى أبصارهم غشاوة ... . (**قصة الكافرين**)

و

وصل لاتفاقهم في أمور
واختلافهم في أمور
(شبه كمال الاتصال) .

من الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم
بمؤمنين يخادعون الله . . (قصة المنافقين)

ولعل أهم ما في نص الزمخشري السابق قياسه ربط النص بالنص على ربط الجملة بالجملة، وفي ذلك إدراك واعٍ لآلية الربط بين نص ونص، من مستوى ما فوق الجملة، وهي أهم مسألة في نحو النصً، بمفهومه الحاضر. وهو لا يفرق في آلية الربط بين ارتباط نصين من مستوى فوق الجملة، وارتباط نصين من مستوى الجملة؛ إذ عُطف نص (مكون من توالي جمل) على نص من مستواه كما تعطف الجملة على الجملة .

ومن المسائل المهمة في نحو النص وتحليل الخطاب مما أشار إليه الزمخشري بوعي وإدراك، كلامه على ما يسمى في حاضر نحو النص: الاتساق المعجمي. يقول عن الاستئناف بإعادة عنصر لغوي، أو بذكر عنصر من حقله الدلالي: "واعلم أن هذا النوع من الاستئناف (الكلام على قوله تعالى: "أولئك على هدىً من ربهم وأولئك هم المفلحون") يجيء تارة بإعادة من استؤنف عنه الحديث كقولك: قد أحسنت إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان. وتارة بإعادة صفته كقولك: أحسنت إلى زيد، صديقك القديم أهل لذلك منك، فيكون الاستئناف بإعادة الصفة أحسن وأبلغ لانطوائها على بيان الموجب وتلخيصه" [86].

وهو بذلك يعد الاتساق المعجمي بإعادة عنصر لغوي، أو مرادف أو شبيه له، يمثل أداة مهمة من أدوات التماسك في النص، ومسوغاً لربط الجمل، بلا رابط شكلي (حرف عطف)، فضلاً عن إشارة غاية في الأهمية تظهر دقة الزمخشري في تعامله مع هذا النوع من أدوات تماسك الخطاب، وهي إشارته إلى أن الاستئناف بإعادة الصفة أبلغ، لتضمن الصفة بيان الأول وما يشير إلى موقف المتكلم والسبب الموجب لمضمون الخبر.

وحسبنا في هذا المقام ما قدمناه من إشارات مهمة تدل بقوة على وعي الزمخشري المبكر لمسائل نحو النص وتحليل الخطاب، وقد وقفنا مع بعض مسائل تماسك الخطاب، التي تكلم عنها الزمخشري – على سبيل المثال والاختيار–، وله إسهامات كثيرة متميزة– في مواضع متعددة من كتابه– في قضايا متصلة بلسانيات النص أو علم تحليل الخطاب، نحو: مسألة الحذف وتعليق عناصر لغوية بعناصر غير ظاهرة في النص[87]، وكلامه على التحليل التداولي للخطاب أو الاستئناف البياني[88]، وكذلك كلامه على تغير الخطاب وتنظيمه وترتيبه وما يطرأ عليه من تأخير وتقديم لأجزائه[89].

كل ذلك يؤكد أهمية إسهامات الزمخشري وقوة إدراكه لمسائل نحو النص وتحليل الخطاب، واستحضاره هذه الأدوات وهو يتعامل مع النص القرآني بوصفه كلاً موحداً مكوناً من نصوص مترابطة متماسكة، وبوصفة نصاً تميز عن النصوص باختياراته الأسلوبية ونظمه.

والزمخشري بذلك كان مثالاً دالاً بقوة على إسهام المتقدمين من اللغويين العرب في علم النص وتحليله، وكان لمعالجتهم النصوص الطويلة، والقرآن أهمها، أثر مهم في إبراز أفكارهم المنظمة، التي تصلح لأن تكون أساساً مهماً لصياغة إطار لنحو عربي للنص.

نتائج الدراسة

- تَمَثَّلَ الإسهام الأكبر للنحاة في مجال تحليل الخطاب في ما قدموه من إشارات شكلت بدايات مهمة وإضاءات لما اصطلح على تسميته بعلم المعاني في البلاغة، وهو مستوى من النحو مجاله النص.
- عرض سيبويه أمثلة مهمة جداً تكشف إدراكه للعالم المحيط بالنص وتوظيفه البعد الخارجي في تحليل النصّ، وهي تجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، وتصلح إشارات تؤكد شعور متقدمي النحاة بالحاجة إلى ربط اللغة في نظامها الخاص بالحياة في مجالها الخارجي العام، أو أنهم أدركوا أن بين اللغة وسياقها الاجتماعي علاقة عضويّة.
- من أهم ما تضمنته نظرية النظم ما ينبئ عن إدراك الجرجاني الواضح للمسافة بين نحو الجملة ونحو النص، حين يذكر الربط بين أجزاء النص ومعاني أدوات الربط (الفصل والوصل) الذي يعد أساساً مهماً لا يمكن تجاوزه في الحديث عن لسانيات النص.
- تعدّ نظرية النظم خروجاً عملياً في التحليل إلى النظر إلى النص بوصفه وحدة عضوية تخدم المعنى المراد؛ وهذه النظرة إلى النص ككل موحد أهم الأسس التي قام عليها علم النص.
- وظف الجرجاني أساساً مهماً من أسس تحليل الخطاب في حديثه عن الاختيارات الأسلوبية التي بها يتوصل إلى دلالة الخطاب وقصد الناص، وبها تدرك مزايا النص ومظاهر قوته.
- رسم الجرجاني المهندس من خلال نصوص متعددة أسس الاتساق والانسجام

في الخطاب، وأظهرت أفكاره وعيه الدقيق بعلم النص وتحليل الخطاب -بمفهومه الحاضر-؛ فهو من جهة ينظر إلى القرآن نصاً واحداً متماسكاً تؤلفه نصوص متماسكة في داخلها، مترابطة فيما بينها، ومن جهة أخرى نراه يستعمل -عدا النظم- المصطلحات الدالة على التماسك الدلالي والتماسك الشكلي، فيستعمل مصطلحات نحو: الالتئام، والتناسق الدلالي، والتعليق، والاتساق.

- لقد صاغ الجرجاني مبادئ مهمة جداً لنحو النص وتحليل الخطاب وهو يعرض لموضوع الفصل والوصل، وهي تشكل المبادئ المهمة التي يتوسل بها علم الخطاب المعاصر لصياغة نحو النص وأسس تحليل الخطاب وانسجامه.
- لقد شكلت المبادئ التي صاغها الجرجاني في باب التقديم والتأخير صورة واضحة من صور إسهام المنجز العربي في مجال تحليل الخطاب، إذ كشف لنا تتبع أنظاره عن عبقرية ظاهرة في تبين المزية النمطية التي يستأثر بها باب التقديم والتأخير في نسج الكلام وربط أوله بآخره؛ لأنّ توظيف هذين المعيارين بنجاح عند بناء الجملة أو الجمل المؤلفة في مختلف الأنساق المركبة، يعدّ عاملاً أساسيّاً في انسجام الخطاب.
- جاء عمل الزمخشري في التفسير اللغوي ممارسة تطبيقية في تحليل الخطاب القرآني، أو استثماراً لمبادئ النظم وأسس تحليل الخطاب في دلائل الإعجاز لتطبيقها على النص القرآني، فضلاً عن اهتمامه بكل ما تعلق ببلاغة الخطاب القرآني وأسلوبه.
- من المسائل المهمة في نحو النص وتحليل الخطاب، مما أشار إليه الزمخشري بوعي وإدراك، إشارته إلى موضوع الخطاب وتغيره، وما يتبع ذلك من ربط بين أجزاء النص، وكلامه على ما يسمى في حاضر نحو النص: الاتساق المعجمي، والتحليل التداولي للخطاب أو الاستئناف البياني، وكلامه على تغير الخطاب وتنظيمه وترتيبه وما يطرأ عليه من تأخير وتقديم لأجزائه.
- أظهرت إسهامات الزمخشري قوة إدراكه لمسائل نحو النص وتحليل الخطاب وأدواته وهو يتعامل مع النص القرآني بوصفه كلاً موحداً مكوناً من نصوص مترابطة متماسكة، وبوصفة نصاً يتميز عن النصوص باختياراته الأسلوبية ونظمه.

الهوامش والمراجع

(1) ثمة مراجع مهمة هدفت إلى تتبع إسهام اللغويين العرب المتقدمين في مجال "تحليل الخطاب" نذكر أمثلة عليها مرتبة زمنياً: أبودلو، أحمد: "الْمَبادِئُ الْمُؤَسِّسَةُ لِنَحْوِ العَرَبِيَّةِ النَصِّيِّ، "مُقارَبَةٌ في التُّراثِ اللُّغَوِيِّ"، **مَجَلَّة اتِّحاد الْجامِعاتِ الْعَرَبِيَّةِ للآدابِ**، جامعة اليرموك: الجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية: عدد2008، 1، 239 – 274.

عليان، يوسف: "النحو العربي بين نحو الجملة ونحو النص: مثل من كتاب سيبويه"، **المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها**، اللجنة العليا للبحث العلمي–جامعة مؤتة: مجلد7، العدد1، 2011، 185 – 229.

بخولة، بن الدين: **الإسهامات النصية في التراث العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران1، أحمد بن بلة، 2015م.

عفاس، معمر: **ملامح نحو النص في التراث العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران –1 أحمد بن بلة، 2018م.

(2) الشاوش، محمد: **أصول تحليل الخطاب في النَّظَرِيَّة النَحْوِيَّة العَرَبِيّة**، ط1، تونس: جامعة منوبة والمؤسسة العَرَبِيّة للتوزيع، 2001م، 98 – 99.

(3) من أفضل المقارنات بين النص والخطاب: النص هو النتوء الطبوغرافي للخطاب أو هو الخطاب المثبت. انظر: منير، وليد: **النص القرآني من الجملة إلى العالم**، ط1، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997م، ص24.

(4) الإسهامات النصية في التراث العربي، ص53.

(5) فضل، صلاح: "بلاغة الخطاب وعلم النص"، **سلسلة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: العدد 164، 1992، ص 229.

(6) الزناد، الأزهر: **نسيج النص**، ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993م، ص18. وانظر تعريف نحو النص في: Johnson, Keith, and Johnson, Helen: **Encyclopedia Dictionary of Applied Linguistics**. Blackwell Publishers: Oxford, UK. 1998, p.352.

(7) مصلوح، سعد: **العربية من نحو الجملة إلى نحو النص – الكتاب التذكاري المهدى إلى الأستاذ عبد السلام هارون في ذكراه الثانية**، الكويت: جامعة الكويت، 1989 – 1990م، ص407 – 408.

(8) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص408 – 409.

(9) ابن جنّي، أبو الفتح: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ج1، ط2، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، ص 34.

(10) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: بركات يوسف هبود، ج2، ط1، بيروت: دار الأرقم، 1991م، ص330.

(11) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص422 – 423.

(12) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص423.

وانظر الكلام على هذه المسألة: بحيري، سعيد: **علم لغة النص**، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1997، ص 133 – 135.

(13) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص423.

(14) يشير سعد مصلوح إلى أن من أهم المحاولات القليلة التي اتسع أفقها ليعالج مسائل العلم المتصلة بوظيفة النحو البحثية وغاياته الأكاديمية كتاب تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، الذي يمكن إن يعد منطلقاً لدخول آفاق جديدة يكون النحو فيها أهم الطرق التحليلية في دراسة النص. والحقيقة أن كتاب تمام حسان من أهم المحاولات التي عالجت هذه المسألة.

(15) يسمي سعد مصلوح هذه المبررات: المعوقات المنهجية لنجاح استخدام النحو العربي في التحليل النحوي للنصوص. انظر: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص425 – 426.

(16) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص425.

(17) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص426.

(18) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص426. يطلق على المنهج التزامني: التزمّني والتعاصري، وعلى التعاقبي التطوّري: أمّا مصطلح Achrony؛ فهو التجرد عن التعاقبية والتزامنية، وهو مفهوم يستعمله السيميائيون لدحض نظريّة "دي سوسير في التعاقبية والتزامنية ولتأكيد أن البنيات المنطقية الدلالية العميقة تقع خارج إطار الزمن. انظر: يعقوب، إميل، وبركة وشيخاني: **قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1987م، ص109، 120، 133.

(19) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص426 – 427.

(20) الجرجاني، عبد القاهر: **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق: وزارة الثقافة، 1982م، ص14.

(21) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص428. لا يقصر سعد مصلوح هذا الوصف على النحو وإنما يعممه على أي معالجة للظواهر اللسانية في التراث التي تأتي مفرقة أشتاتاً، حتى إن الظاهرة الواحدة لتعالج في علوم مختلفة، أو تعالج في العلم الواحد تحت أبواب متفرقة، ومع أن التراث، اللساني العربي قد تضمن معالجات علمية متميزة لكثير من مسائل الأصوات والصرف والنحو والدلالة فإنه لم يستثمر فكرة المستوى التحليلي الذي ينتظم مفردات المسائل ويفسر علاقاتها النظامية فيما بينها، ويعالج علاقات المستوى الواحد بغيره من المستويات التي تقع دونه أو فوقه في سلم العلاقات الوظيفية.

(22) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص428، 431 – 432.

(23) يجد المدقق في كتاب مفتاح العلوم أن السكاكي لم يتحقق له ما أراده من الكتاب بشكل كامل، ومع أن سعد مصلوح يرى أنه من أوفق الصيغ التراثية للدخول في حوار منهجي مع الأسلوبيات المنهجية وصياغة نحو النص العربي، بناء على ما قرره السكاكي في مقدمة الكتاب، وبناء على أسلوبه في الجمع بين مستويات البحث اللساني جمع تدرج ولزوم، فإن السكاكي لم ينجح كثيراً، من الناحية العملية، في الربط بين تلك

المستويات وتوظيف فائدة كل مستوى في الذي يليه، على الرغم من أن هذا كان من أهم أهداف الكتاب، ولو تحقق للسكاكي ما أراد لكان كتابه فتحاً عظيماً في مجال الدرس اللساني العربي وبخاصة في استثمار مستويات البحث اللساني في التحليل النصي. انظر: السكاكي، محمد بن علي: **مفتاح العلوم**، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزورة، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1983م، ص 8.

(24) عرفنا أن النص يكون جملة ويكون دون الجملة من الناحية الشكلية (الملفوظة أو الظاهرة على الورق)، والجملة -النص هي الجملة التي تحقق غرضاً تواصلياً.

(25) المقتصد في شرح الإيضاح، مج1، ص307 – 308.

وانظر: حسين، عبد القادر: **أثر النحاة في البحث البلاغي**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1998م، ص59 – 60.

(26) الجرجاني، عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، قراءة وتعليق: محمد محمود شاكر، ط3، القاهرة: مطبعة المدني، 1992م، ص143.

(27) نسيج النص، ص19.

(28) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص418.

(29) الموسى، نهاد: **نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ط2، عمّان: دار البشير، 1987م، ص 97 – 102.

(30) سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ج1، ط1، بيروت: دار الجيل، 1991م، ص34.

الخصائص، ج2، ص382 – 390.

أثر النحاة في البحث البلاغي. ص81، ص314.

(31) أثر النحاة في البحث البلاغي، ص81 – 97، 82 – 98.

(32) الخصائص ج2، ص360 – 381.

(33) الكتاب، ج1، ص111، 74 – 112، ج2: ص47 – 48.

الخصائص، ج2، ص411 – 421. أثر النحاة في البحث البلاغي ، ص62 – 63.

(34) الكتاب، ج1، ص47 – 48.

(35) علم لغة النص، ص134.

(36) ملامح نحو النص في التراث العربي، ص 180.

(37) ملياني، محمد: **ظاهرة الحذف في الدراسات اللسانية الحديثة**، الجزائر: جامعة وهران، 2007م، ص 327.

(38) براون. ج ب. و يول. ج: **تحليل الخِطاب** (Discourse Analysis)، ترجمة: منير التريكي ومحمد الزليطني، الرياض: جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 1993م، ص1.

(39) دلائل الإعجاز، المدخل ص3.

(40) دلائل الإعجاز، ص4.

(41) دلائل الإعجاز، ص81.

(42) للجرجاني كلام علمي دالٌّ على حس لغوي دقيق، وذلك عندما تحدث عن الفروق الدقيقة بين أشكال الخبر في تعليقه على قوله تعالى: "وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد"، ولم اختار الناص "باسط" دون "يبسط" مثلاً. وكذلك حديثه عن الفروق الدقيقة بين "زيد منطلق" و"زيد المنطلق". انظر: دلائل الإعجاز، ص173 – 178.

(43) دلائل الإعجاز، ص81 – 82.

(44) دلائل الإعجاز، ص82.

(45) دلائل الإعجاز، ص82 – 83.

(46) دلائل الإعجاز، ص98.

(47) دلائل الإعجاز، ص87 – 88.

(48) دلائل الإعجاز، ص137. سعدية، نعيمة: "الاتساق النصي في الموروث العربي"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة محمد خيضر: عدد5، 2009م، 18 – 19.

(49) ملامح نحو النص في التراث العربي، ص164.

خليل، إبراهيم: **نظرية الأدب وعلم النص ـ بحوث وقراءات**، بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2010م، ص 216.

(50) تحليل الخِطاب، ص49.

(51) دلائل الإعجاز، ص36.

(52) دلائل الإعجاز، ص36.

(53) دلائل الإعجاز، ، ص39.

(54) دلائل الإعجاز، ص45، وانظر ص56، 59، 54.

الفقي، صبحي إبراهيم: **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية**، ط1، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ص125 – 128.

فضل، حسن عباس: **إعجاز القرآن**، ط2، عمّان: منشورات جامعة القدس المفتوحة، 1997م، ص93. حيث يقرر المؤلف أن الإبداع في تصوير الإعجاز وقف عندما قرره عبد القاهر في نظريته. والكتاب يلخص نظرية النظم، ويهتم بالجانب التطبيقي لها، انظر: ص75 – 92.

(55) دلائل الإعجاز، ص53.

(56) دلائل الإعجاز، ص59.

(57) دلائل الإعجاز، ص222.

الخطابي، محمد: **لسانيات النص ـ مدخل إلى انسجام الخطاب**، ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1991م، ص100.

(58) دلائل الإعجاز، ص222.

(59) يشير الجرجاني في كلامه على "الفصل والوصل" بين جملتين لا محل للمعطوف عليها من الإعراب إلى

أن الإشكال إنما يعرض في "الواو" دون غيرها من الحروف العاطفة؛ وذلك لأن غيرها تفيد مع الإشراك معاني أخرى؛ فمثلاً "الفاء" توجب الترتيب من غير تراخ، و"ثم" توجبه مع تراخٍ، فإذا عطفت بواحدة منها الجملة على الجملة، ظهرت الفائدة. انظر: دلائل الإعجاز، ص224.

(60) لسانيات النص، ص100.

(61) دلائل الإعجاز، ص224 – 225.

(62) دلائل الإعجاز، ص225. وانظر: لسانيات النص، ص103.

(63) دلائل الإعجاز، ص227 – 229.

(64) دلائل الإعجاز، ص231.

(65) مفتاح العلوم، ص252.

(66) دلائل الإعجاز، 1992، ص82 – 83.

(67) الجطلاوي، الهادي: **قضايا اللغة في كتب التفسير**، ط1، الجمهورية التونسية: كلية الآداب، 1998م، ص456.

(68) دلائل الاعجاز، 1992، ص109.

(69) لمزيد تفصيل انظر كلام الجرجاني، وأمثلته في "دلائل الإعجاز"، على أهم مظاهر الاختيار الأسلوبي، المرجع نفسه، التقديم والتأخير، ص106 – 145. الحذف: ص146 – 170، التعريف والتنكير: ص177 – 178، 179 – 201.

(70) دلائل الإعجاز، ص 106، وانظر: ملامح نحو النص في التراث العربي، ص 170.

(71) قضايا اللغة في كتب التفسير، ص15.

(72) من الأمثلة على القسم الأول (المنهج اللغوي) كتب إعراب القرآن، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (745هـ). أما القسم الثاني (المنهج المعرض عن اللغة)؛ فينقسم إلى: تفسير خارجي نقلي يستند إلى خارج النص، كمناسبات النزول، وتفسير داخلي باطني (رمزي) توجهه قواعد فكرية أو مذهبية. والقسم الثالث "المنهج المستعين باللغة" بنوعيه:

1 – المعتمد على اللغة أساساً، وأهم أمثلته تفسير الكشاف للزمخشري.

2 – المؤخر للغة، كالتفسير بالمأثور، وأهم أمثلته تفسير الطبري الذي كان معتمده الأساس التفسير النبوي المأثور، وكانت الاستعانة باللغة مصدراً ثانوياً. لمزيد فائدة وتفصيل انظر: قضايا اللغة في كتب التفسير، ص: 47 – 112.

(73) يروى أن الرسول–عليه الصلاة والسلام– لقبه بهذا اللقب، في حديث ابن مسعود: "نعم ترجمان القرآن عبد الله بن عباس" وفي رواية أخرى: "نعم ترجمان القرآن أنت". انظر: السيوطي، جلال الدين: **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: عصام الحرستاني، ج2، ط1، بيروت: دار الجيل، 1998م، ص557 – 558. وانظر: قضايا اللغة في كتب التفسير ص44 – 46.

(74) قضايا اللغة في كتب التفسير، ص45.

(75) انظر: الكتاب، ج1، ص212، ج3، ص145 – 148، 155 – 156، 172 – 173.

(76) يحاول محمد الخطابي، عرض إسهامات المتقدمين من المفسرين وعلماء القرآن في صياغة مبادئ التماسك والانسجام من خلال إشاراتهم وكلامهم على العلاقات والآليات التي تفطنوا إلى مساهمتها في جعل النص القرآني آيات وسوراً كلاً واحداً موحداً، على الرغم من اختلاف أوقات نزوله وأسبابه، انظر: لسانيات النص – مدخل إلى انسجام الخطاب، ص165 – 204.

(77) قضايا اللغة في كتب التفسير، ص79.

(78) قضايا اللغة في كتب التفسير، ص93.

(79) قضايا اللغة في كتب التفسير، ص98، وانظر: إعجاز القرآن، ص93.

(80) الزمخشري، أبو القاسم جار الله: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ترتيب وضبط وتصحيح: محمد عبد السلام شاهين، ج1، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م، ص54.

(81) دلائل الإعجاز، ص177.

(82) دلائل الإعجاز، ج1، ص74.

(83) دلائل الإعجاز، ج1، ص55.

(84) دلائل الإعجاز، ج1، ص62.

(85) دلائل الإعجاز، ج1، ص62.

(86) دلائل الإعجاز، ج1، ص53.

(87) دلائل الإعجاز، ج1: ص143، ص145، 147، 159، 171، 184.

(88) دلائل الإعجاز، ج1، ص24 – 25، 46 – 47، 52 – 53، 74، 71، 66 – 92.

(89) دلائل الإعجاز، ج1، ص56، وانظر كلام الزمخشري على قصة "البقرة" في تفسير آيات البقرة: 73–76، الكشاف، ج1، ص155 – 156.

المراجع بالحروف اللاتينية

References in Roman Script

(1) ʾabūdalū, ʾaḥmad: ʾalmabādiʾal-muʾassisah li naḥw al-ʿarabiyyah al-naṣṣiyy; Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts at Universities Members of Association of Arab Universities AARU, Volume 5 Issue 1, 2008.

(2) ʿaffās, muʿammar: malāmiḥ naḥw al-naṣṣ fī al-turāṯ al-ʿarabiyy; PhD thesis, Algeria: University of Oran 1- Aḥmad bin Bella, 2018.

(3) al-bihērī, Saʿīd: ʿilmluġat al-naṣṣ; The Egyptian Publishing Company, Longman, Beirut, 1997.

(4) al-fiqqī, ṣubḥī ʾibrāhīm: ʿilm al-luġah al-naṣṣiyy bayna al-naẓariyyah wa al-taṭbīq: dirāsah taṭbīqiyyah ʿalā al-suwar al-makkiyyah; 1st edition, Cairo: qubāʾ House for Printing, Publishing and Distribution, 2000.

(5) al-ğaṭlāwiyy, al-Hādī: qaḍāyā ʾal-luġah fī kutub al-tafsīr; 1st Edition, Tunisian Republic, Faculty of Arts - Sousse, 1998.

(6) al-ğurğāniyy, ʿabdulqāhir: al-muqtaṣid fī šarḥ al-ʾīḍāḥ; investigator: kāẓimbaḥr al-murğān, Iraq: Ministry of Culture, 1982.

(7) al-ğurğāniyy, ʿabdulqāhir: dalāʾil al-ʾiʿğāz, qirāʾah wa taʿlīq; Muḥammad Maḥmūd šākir, 3rd edition, Cairo: Al-Madani Press, 1992.

(8) al-ḫattābiyy, Muḥammad: lisāniyyāt al-naṣṣ; madḫal ʾilā insijām al-ḫitāb; The Arab Cultural Center, Beirut, Casablanca, 1st Edition, 1991.

(9) al-mūsā, nihād: naẓariyyat al-naḥw al-ʿarabiyy fī ḍawʾ manāhiğ al-naẓar al-luġawiyy al-ḥadīṯ; 2nd Edition, Amman: Dār Al-Bashīr, 1987.

(10) al-qurʾān al-karīm.

(11) al-sakkākiyy, muḥammad ibn ʿaliyy: miftāḥ al-ʿulūm; Naʿīm Zarzūrah, 1st edition, Beirut: Scientific Books House, 1983.

(12) al-šāwiš, muḥammad: ʾuṣūl taḥlīl al-ḫiṭāb fī al-naẓariyyah al-naḥwiyyah al-ʿarabiyyah; 1st edition, Tunisia: Manouba University and the Arab Distribution Foundation, 2001.

(13) al-suyūṭiyy, ğalāluddīn: al-ʾitqān fī ʿulūm al-qurʾān; 1st edition, Beirut: Dar Al-ğeel, 1998.

(14) al-zamaḫšariyy, ʾabū al-qāsim ğārullāh, al-kaššāf ʿan ḥaqāʾiq ġawāmiḍ al-tanzīl wa ʿuyūn al-ʾaqāwīl fī wujūh al-tȧwīl; Muhammad Abdul Salāmšāhīn, 1st edition, Beirut: dāral-kutub Al-ʿālamiyy, 1995.

(15) al-zannād, al-ʾazhar: nasīj al-naṣṣ; 1st edition, Beirut: The Arab Cultural Centerğ, 1993.

(16) bḫūlah, ibnuddīn: al-ʾishāmāt al-naṣṣiyyah fī al-turāṯ al-ʾarabiyy; PhD thesis, University of Oran 1, Ahmad Bin Bella, 2015.

(17) faḍl, ḥasan ʿabbās,ʾiʿğāz al-qurʾān; 2nd edition, Amman: Al-Quds Open University Publications, 1997.

(18) faḍl, ṣalāḥ: balāġat al-ḫiṭāb wa ʿilm al-naṣṣ; Series of ʿālam al-maʿrifah, The National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, No. (164), 1992.

(19) ḫalīl, ʾibrāhīm: naẓariyyat al-ʾadab wa ʿilm al-naṣṣ; buḥūṯ wa qirāʾāt; Beirut: Arab Science House

Publishers, al-iẖtilaf Publications, 2010.

(20) ḥusayn, ʿabd al-qādir, ʾaṯar al-nuḥāh fī al-baḥṯ al-balāġiyy; Cairo: Dārġarīb for Printing and Publishing, 1998.

(21) ibn ğinniyy, abū al-fatḥ: al-ẖaṣāʾiṣ; Investigator: muḥammad ʿaliyy al-nağğār, 2nd edition, Beirut: Dar Al-Hudā for Printing and Publishing N.D.

(22) ibn ḥišām al-ʾanṣāriyy, ğamāluddīn: muġnī al-labīb ʿan kutub al-ʾaʿārīb, Investigator: Barakat Yūsuf Habbūd, 1st edition, Beirut: dāral-ʾarqam, 1991.

(23) maṣlūḥ, saʿd: al-ʿarabiyyah min naḥw al-ğumlah iʾlā naḥw al-naṣṣ; the memorial book dedicated to Professor ʿabdussalām Hārūn in his second memory, Kuwait University, Faculty of Arts, 1989-1990.

(24) milyānī, muḥammad: ẓāhirat al-ḥaḏf fī al-dirāsāt al-lisāniyyah al-ḥadīṯah: ; PhD thesis, Algeria: University of Oran, 2007.

(25) munīr, walīd: al-naṣṣ al-qurʾāniyy min al-ğumlah ʾilā al-ʿālam; 1st edition, Cairo: International Institute of Islamic Thought, 1997.

(26) saʿdiyyah, naʿīmah: al-ittisāq al-naṣṣiyy fī al-mawrūṯ al-ʿarabiyy; Journal of the Faculty of Arts, Algeria: University of Moḥamedẖaḍer-Biskra, No. (5), June 2009.

(27) sībawayh,ʿamr ibn ʿuṯmān: al-kitāb; Investigator: Abdussalām Hārūn, 1st Edition, Beirut: Dar Al-ğeel, 1991.

(28) yaʿqūb, ʾemīl, barakah and šayẖāniyy: qāmūs al-muṣṭalaḥāt al-luġawiyyah wa al-ʾadabiyyah; 1st edetion, Beirut: Dār Al-ʿilm lilmalāyīn, 1987.

(29) ʿlayyān, Yūsuf: al-naḥw al-ʿarabiyy bayna naḥw al-ğumlah wa naḥw al-naṣṣ; maṯal min kitāb sībawayh; the Jordanian Journal of Arabic Language and Literature, Higher Committee for Scientific Research - Muʾtah University: Volume (7) No. (1) 2011.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

- بحوث باللغة العربية
- بحوث باللغة الإنجليزية
- بحوث باللغة الفرنسية
- مناقشات وندوات
- عروض الكتب الجديدة

مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير

أ.د/ عبد الهادي ناصر العجمي

ص.ب: 26585 الصفاة 13126 الكويت- هاتف: 24817689(965)- 24815453(965) فاكس: 24812514 (965)

P.O. Box 26585 Safat,13126 Kuwait - Tel.:(965) 24817689 - (965) 24815453 - Fax: (965) 24812514

Email: ajh@ku.edu.kw - http:// www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh